

## ٢ - الحالة في ليبيريا

في ليبيريا للعمل على استقرار الحالة وإعادة عملية السلام إلى مسارها.

وفي الجلسة ٣٦٢١ المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في ليبيريا" وكذلك تقرير الأمين العام. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (المملكة المتحدة) ممثلي إثيوبيا وتوغو وتونس والجمهورية التشيكية والسنغال وسوازيلند وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وأكد ممثل ليبيريا، مفتتحا المناقشة، أن الحرب الأهلية الليبرية قد انتهت تقريبا وقال إن مجلس الدولة يعتبر "المنافسات التي وقعت مؤخرا" في بعض المناطق من البلد "حوادث مؤسفة" لن تحرم شعب ليبيريا من السلام الذي يتوق إليه. وأكد من جديد تصميم مجلس الدولة الليبري على الالتزام باتفاق أبوجا وبدعم مبادرة السلام التي تقدمت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ورغم اعترافه بأن الليبريين مسؤولون في نهاية المطاف عن استعادة السلم والديمقراطية في بلدهم، فقد أشار إلى أنهم بحاجة إلى مساعدة المجلس للتعجيل بعملية نزع السلاح وتسريح القوات والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وإجراء انتخابات وطنية<sup>(٣)</sup>.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إنها تعتقد أن الصراع في ليبيريا هو صراع بين النخب وليس بين الشعب، وهذه النخب لا تتحارب من أجل الإيديولوجيا ولكن من أجل السلطة الشخصية. وأفادت بأنها شددت، في اجتماعاتها مع

(٣) S/PV.3621، الصفحتان ٣ و ٤.

المقرر المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٢٤): القرار ١٠٤١ (١٩٩٦)

في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٤ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الخامس عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا<sup>(١)</sup>. وتضمن التقرير تحديثا لسرد التطورات في البلد، وسردا لتنفيذ الولاية الجديدة لبعثة المراقبة.

وأعرب الأمين العام في تقريره عن قلقه إزاء الأحداث الأخيرة في ليبيريا وحدثت المزيد من التأخير في تنفيذ اتفاق أبوجا<sup>(٢)</sup>، وقال إنه يلزم الحصول على دعم كامل من جميع الأطراف المعنية لإعادة عملية السلام إلى مسارها. ويتعين أن يضمن زعماء الفصائل أن تلتزم قواتهم بالفعل بوقف إطلاق النار وتفصل بين القوات بدون أي تأخير وتعاون مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا للبدء في عملية نزع السلاح والتسريح. ويتعين على المجتمع الدولي، من جهته، أن يوفر الموارد اللازمة لتمكين فريق الرصد من الاضطلاع بمسؤولياته. وبغض النظر عن النكسات، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة أربعة شهور، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وأعرب عن أمله في أن تتعاون الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وزعماء الفصائل بشكل تام خلال تلك الفترة مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة

(١) S/1996/47 و Add.1.

(٢) وقّع زعماء الفصائل المشاركة في النزاع في ليبيريا اتفاق أبوجا المكمل لاتفاقي كوتونو وأكوسومبو الموضحين، فيما بعد باتفاق أكرا، في أبوجا بنيجيريا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/742، المرفق).

إذا لم يُرَ إحراز تقدم فيما يتعلق بالمحافظة على وقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات ونزع السلاح، فستجد حكومة بلده صعوبة في تأييد تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى<sup>(٥)</sup>.

واعتبر ممثل الصين أن الحالة في ليبيريا تشكل تهديدا للسلم والاستقرار في البلدان المجاورة والمنطقة بأسرها. وحث الأطراف على أن تتعاون مع الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن تنفذ على نحو صارم اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه وقرارات المجلس ذات الصلة، وأن تستكمل عملية نزع السلاح والتسريح<sup>(٦)</sup>.

وأثناء المناقشة، أعرب عدد من المتكلمين عن قلقهم إزاء حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار والهجمات التي تعرضت لها قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكذلك إزاء استمرار التأخير في تنفيذ اتفاق أبوجا الأمر الذي يهدد عملية السلام وإمكانية عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس ١٩٩٦. ورغم تأييد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والدعوة إلى زيادة المساعدة المالية والسوقية إلى فريق الرصد، فقد شدد المتكلمون على أن استمرار دعم المجتمع الدولي يتوقف، مع ذلك، على التزام الأطراف بالاتفاق<sup>(٧)</sup>.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (إيطاليا)؛ والصفحات ١٢ إلى ١٤ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (جمهورية كوريا)؛ والصفحات ١٥ إلى ١٧ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (بولندا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (غينيا - بيساو)؛ والصفحات ٢٠ إلى ٢٢ (شيلي)؛ والصفحات ٢٢ إلى ٢٤ (السنغال)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (غامبيا)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (غينيا)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (توغو)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (تونس)؛ والصفحتان ٣٤ و ٣٥ (الجمهورية التشيكية).

مجلس الدولة، على أنه رغم استمرار التزام حكومة بلدها والمجتمع الدولي بمساعدة ليبيريا، فإن بوسع الليبريين وحدهم أن يصنعوا السلام وأن صبر المجتمع الدولي قد بدأ ينفد. وقد أبدى أعضاء مجلس الدولة الليبري أسبابا عديدة للعراقيل، إلا أنه فيما يخص الولايات المتحدة لا يمكن القبول بعد ذلك بلفظة "تأخير". ويجب على الليبريين وعلى زعمائهم أن يجدوا الإرادة السياسية لبناء بلد جديد. وفيما يتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، أكدت أن حكومة بلدها تنتظر من البعثة أن تفي على وجه السرعة بمسؤولياتها الأخرى، بما في ذلك، التحقيق وإبلاغ الأمين العام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وأية انتهاكات هامة أخرى للقانون الإنساني الدولي وبشأن أنشطة المساعدة الإنسانية<sup>(٤)</sup>.

وأعرب ممثل ألمانيا أيضا عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم واندلاع القتال بين قوات حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية (جناح أوليمو - ج) وقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأشار إلى أن وقف الأعمال العدائية وإحلال الأمن أمران ضروريان لأية تدابير ترمي إلى إعادة الإعمار والتنمية التي قد ينظر فيها المجتمع الدولي. وأشار كذلك إلى أن العملية التي قام بها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مثال هام على نجاح بعثة لحفظ السلام تحملت فيها بلدان أفريقية قدرا أكبر من المسؤولية عن إعادة إحلال السلام والاستقرار في أحد بلدان قارتها، وبالتالي عن الاستقرار في المنطقة ككل. وقال إن التعاون بين فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا برهن، إضافة إلى ذلك، على أن "تقسيم العمل" بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يشكل نموذجا مجديا. وبينما أعرب عن التأييد لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، فقد أكد أنه

(٤) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

الضروري أن ينتهز الليبريون هذه الفرصة "لطي إحدى الصفحات الأكثر قتامة وحرنا في تاريخهم الوطني"<sup>(١١)</sup>.

وحت ممثل الاتحاد الروسي الأحزاب الليبرية على التعاون بالكامل مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا وعلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق أبوجا. وشدد على أن الأطراف الليبرية يجب أن تفهم أن صبر المجتمع الدولي ليس بغير حدود وأن مجلس الأمن لا يمكنه أن يقوم بتمديد ولاية البعثة إلى ما لا نهاية، وأن الدعم النشط الإضافي من جانب المجتمع الدولي لعملية السلام سيعتمد على ما إذا كانت الأطراف الليبرية قادرة على إبداء الإرادة السياسية لتطبيع الحالة في البلد والوفاء بأحكام اتفاق أبوجا<sup>(١٢)</sup>.

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أن المسؤولية تقع على مجلس الدولة لضمان الانصياع لأحكام اتفاق أبوجا. وأكد أيضا أنه يجب على الجميع في ليبيا أن يفهموا أن التزام المجتمع الدولي المستمر يتوقف على إرادة الفصائل لمراعاة وقف إطلاق النار وفض الاشتباك ونزع السلاح والتسريح<sup>(١٣)</sup>.

وذكر ممثل غانا أنه يتعين على المجلس أن يبدى اهتماما كافيا بليبيا التي لا تتطلب الحالة فيها الكثير من أجل حل ناجح إذا ما قارناها بالوضع في مناطق الصراع الأخرى. وفضلا عن ذلك، بدأ تردد المجتمع الدولي في توفير المساعدة المادية ينعكس بصورة سلبية على عملية السلام. ونتيجة لذلك، لم يتمكن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من نشر قواته في جميع أنحاء البلد بالسرعة اللازمة؛ ولا يزال نزع السلاح وتسريح القوات متأخرا عن مواعده؛ وأدت المناوشات بين بعض الفصائل

وأفاد ممثل بوتسوانا بأنه ينبغي ألا يغيب عن نظر المجتمع الدولي الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في إقامة حكومة شرعية في ليبيا يمكن أن تسهم في صيانة السلم والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، رحّب بالنية التي أعرب عنها الأمين العام بإيفاد بعثة فنية إلى ليبيا للتشاور مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية<sup>(٨)</sup>. وأوضح أن وفد بلده يؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا ويأمل أن يُحرز خلال هذه الفترة تقدم كبير وأن تُجرى الانتخابات على النحو المقرر<sup>(٩)</sup>.

وأوضح ممثل مصر أن تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعد نموذجا جيدا للدور الذي يمكن أن تؤديه التنظيمات الإقليمية ودون الإقليمية في احتواء الصراعات الإقليمية وحلها. وقال إن التجربة دلت على أهمية قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم لهذه التنظيمات التي يفتقر معظمها إلى الموارد المالية والفنية والمعدات اللازمة لإنجاح مساعيها الإقليمية<sup>(١٠)</sup>.

وأعرب ممثل فرنسا عن أسفه الشديد للمعارك الخطيرة التي حدثت في ليبيا ولا سيما تلك التي أودت بحياة عدة أفراد من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأكد أن اشتراك الأمم المتحدة في ليبيا يتوقف على النية الحسنة لدى الفصائل لإنهاء الحرب واستعادة الديمقراطية. وأكد مجددا كذلك أن حكومة بلده ستواصل تقديم المساعدة إلى ليبيا، وفي المقابل حدّر من أنه لا يمكن تقديم المساعدة إلى ما لا نهاية، قائلا إنه من

(١١) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٨) S/1996/47، الفقرة ١٠.

(٩) S/PV.3621، الصفحتان ٩ و ١٠.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

عملية السلام إلى مسارها تقع أساسا على زعماء الأحزاب والفصائل<sup>(١٧)</sup>.

وفي الجلسة ٣٦٢٤، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في هذا البند من جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، ووفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٣٦٢١، دعا الرئيس (المملكة المتحدة) السيد الحاج ج. ف. كروما، العضو في الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، إلى الجلوس إلى طاولة المجلس. وإثر ذلك وجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(١٨)</sup>.

وفي البداية، أشار السيد كروما إلى أنه بعد ست سنوات من الحرب، أخيرا أصبح هناك أمل في التوصل إلى سلام دائم، وإلى أنه ليس هناك من خيار أمام شعب وقادة ليبريا سوى الاستجابة لنداء الواقعية: "عش في سلام أو لا تعش". وأفاد بأن العامل الأساسي في تمهيد الطريق للسلام وضمان الانتخابات في ليبريا هو نزع السلاح. وفي هذا الصدد، أفاد بأنه قد بدأ وزع قوات حفظ السلام وأنه من المتوقع أن يكون اكتمال هذه العملية، مقترنا بالدعم الذي وعد به المجتمع الدولي، البداية الحقيقية لنزع السلاح. وشدد على أن فريق الرصد ليس وحده الذي يفتقر إلى المعدات، بل تفتقر إليها أيضا الحكومة الليبرية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وهما مطالبتان، بموجب اتفاقات السلام، بتنفيذ مختلف أحكام الاتفاقات ذات الصلة. ودعا أيضا إلى تقديم قدر أكبر من المساعدة الدولية لبرنامج الانتخابات<sup>(١٩)</sup>.

وقوات فريق الرصد إلى سقوط ضحايا من الجانبين وفي صفوف السكان المدنيين<sup>(١٤)</sup>.

وذكر ممثل نيجيريا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تأثير للبعثة في ليبريا إلا عندما يكون فريق الرصد قادرا على الاضطلاع بدوره وتحمل مسؤولياته أو متمكنا من ذلك. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى تقصير المجتمع الدولي في الوفاء بالتزامه بتوفير قوة قوامها ١٦٠ مراقبا عسكريا مقابل القوام الحالي البالغ عدده ٨٢ مراقبا<sup>(١٥)</sup>.

وأكد ممثل إثيوبيا، متكلما بوصفه ممثلا لمنظمة الوحدة الأفريقية، أنه بالرغم من الانتكاسات، فإن عملية السلام ستجح لو تلقت الدعم والتعاون الكاملين من جميع الأطراف المعنية. إلا أنه استدرك قائلا إنه من السذاجة توقع إجراء انتخابات حرة ومنصفة دون تسريح المقاتلين ودون إجراء مشاورات مكثفة وتحسن الحالة الأمنية في ليبريا. وأفاد بأن منظمة الوحدة الأفريقية ترصد عن كثب الحالة في ليبريا وقد تعهدت بتوفير الدعم المالي لمساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا<sup>(١٦)</sup>.

وأشار الرئيس (المملكة المتحدة)، في سياق تقديمه عرضا موجزا للكلمات المدلى بها، إلى أن معظم المتكلمين أقرروا بأن عملية السلام تمر بمنعطف حاسم ودعوا جميع الأطراف إلى العمل على التغلب على النكسات. وشددوا أيضا على التكامل بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية وعلى ضرورة مواصلة دعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأكد البعض أيضا أن الصراع القائم هو صراع بين النخبة وأن مسؤولية إعادة

(١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٢٥-٢٧.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩-٣١.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٣٢-٣٤.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٦ إلى ٣٧.

(١٨) S/1996/57.

(١٩) S/PV.3624، الصفحات ٢ إلى ٤.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٤١ (١٩٩٦) وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبيريا، وخاصة القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يثني على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها المستمرة من أجل إعادة إحلال السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحوادث الأخيرة لانتهاك وقف إطلاق النار والهجمات على قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك إزاء استمرار التأخيرات في عملية فصل القوات ونزع أسلحتها،

وإذ يشدد على ضرورة امتثال جميع الأطراف في اتفاق أبوجا بدقة لأحكامه والتعجيل بتنفيذه،

وإذ يؤكد من جديد أن شعب ليبيريا وقادته يتحملون المسؤولية النهائية عن تحقيق السلم والمصالحة الوطنية،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأفريقية التي أسهمت ولا تزال تسهم بقوات في فريق الرصد،

وإذ يثني على الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة دعماً لعملية السلم وإلى فريق الرصد، بما في ذلك تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦؛

٣ - يدعو جميع الأطراف الليبيرية إلى أن تحترم جميع الاتفاقات والالتزامات التي تعهدت بها بالفعل وأن تنفذها تنفيذاً كاملاً وسريعاً، وبخاصة أحكام اتفاق أبوجا فيما يتعلق بالحفاظ على وقف إطلاق النار ونزع سلاح المحاربين وتسريحهم، والمصالحة الوطنية؛

٤ - يدين الهجمات المسلحة الأخيرة ضد أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وضد المدنيين ويطلب بوقف هذه الأعمال العدائية فوراً؛

وأثناء المناقشة، كرر عدد من المتكلمين الإعراب عن قلقهم إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار وبطء التقدم في تنفيذ اتفاق أبوجا؛ وشددوا على أن أبناء شعب ليبيريا وقادته يتحملون المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام والمصالحة؛ وحثوهم على التقيد بالتزامهم إزاء عملية السلام وإعادة عملية السلام إلى المسار الصحيح. وحثوا المجتمع الدولي أيضاً على توفير المساعدة المالية والتمويلية لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لتنفيذ ولايته<sup>(٢٠)</sup>.

وأكد ممثل إيطاليا، متكلماً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي<sup>(٢١)</sup>، أن اتفاق أبوجا كان نقطة تحول باتجاه المصالحة الوطنية بعد حرب طويلة تسببت في مقتل ١٥٠.٠٠٠ شخص وأجبرت حوالي ٨٠٠.٠٠٠ شخص على ترك ليبيريا. وقال إن تقرير الأمين العام، مع ذلك، عرض صورة قاتمة للحالة في البلد حيث وقعت انتهاكات لوقف إطلاق النار مما أدى إلى مقتل بعض جنود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى الرغم من هذه التطورات المأساوية، يتعين على الأمم المتحدة والاجتمع الدولي أن يحافظا على التزامهما بعملية السلام. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي أن تتم تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات شهر آب/أغسطس في المواعيد المقررة<sup>(٢٢)</sup>.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (مصر)؛ والصفحة ١٠ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (جمهورية كوريا).

(٢١) أعربت بولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص وليتوانيا وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٢٢) S/PV.3624، الصفحتان ٦ و ٧.

١٥ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الخاص وجميع أفراد البعثة للجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل إحلال السلم وتحقيق المصالحة في ليبيريا؛

١٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وتكلم ممثلا الولايات المتحدة وألمانيا بعد التصويت، فأعربا عن تأييدهما لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وحثرا من أهما لن يتسامحا مع المزيد من التأخير وأنه سيكون من الصعب عليهما تأييد أي تمديد آخر لولاية البعثة إذا لم يحرز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات ونزع السلاح<sup>(٢٣)</sup>.

### المقرر المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٤٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٤٩، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ووفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، واصل المجلس النظر في هذا البند من جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (شيلي) ممثل ليبيريا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وبعد ذلك، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٢٤)</sup>:

يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء اندلاع القتال في مونروفيا والتدهور السريع للحالة في جميع أنحاء ليبيريا. وهذه الجولة الجديدة من القتال بين الفصائل، ومضايقة وإيذاء السكان المدنيين والعاملين القائمين بالأنشطة الإنسانية والغوثية وإساءة معاملتهم تهدد عملية السلم وتثير شكوكا كبيرة بشأن التزام الفصائل بتنفيذها.

ويذكر المجلس جميع الأطراف بمسؤوليتها عن احترام القانون الإنساني الدولي احتراماً تاماً فيما يتعلق بالسكان المدنيين وضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين، ويطلب منها اتخاذ خطوات فورية تحقيقاً لتلك الغاية. ويدعو المجلس جميع

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (ألمانيا).

(٢٤) S/PRST/1996/16.

٥ - يعرب عن مواساته لحكومات وشعوب البلدان الأعضاء في فريق الرصد ولأسر أفراد فريق الرصد الذين فقدوا أرواحهم؛

٦ - يطلب مرة أخرى من كافة الفصائل في ليبيريا أن تحترم بدقة مركز أفراد فريق الرصد وأفراد البعثة، وكذلك مركز المنظمات والوكالات القائمة بتوصيل المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء ليبيريا، ويطلب أيضا بأن تقوم هذه الفصائل بتسهيل توصيل تلك المساعدات وأن تلتزم بصرامة بقواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة؛

٧ - يحث جميع الدول الأعضاء على تقديم المساعدات المالية والسوقية وسائر المساعدات اللازمة لمساندة فريق الرصد، لتمكينه من الاضطلاع بولايته، ولا سيما فيما يتعلق بترع سلاح الفصائل الليبرية؛

٨ - يؤكد على أن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي لعملية السلام في ليبيريا، بما في ذلك الاشتراك في البعثة، إنما يتوقف على ما تبديه الأطراف الليبرية من التزام مستمر بحل خلافاتها سلميا وتحقيق المصالحة الوطنية وفقا لعملية السلم؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، تقريرا مرحليا عن الحالة في ليبيريا، وخاصة عن التقدم المحرز في نزع سلاح الفصائل وتسريحها، وفي التخطيط للانتخابات؛

١٠ - يطلب من فريق الرصد تكثيف الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن لمراقبي البعثة وموظفيها المدنيين، طبقا للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في تنفيذ اتفاق كوتونوول ومفهوم عمليات البعثة؛

١١ - يؤكد على الحاجة إلى توثيق الاتصالات وزيادة التنسيق بين البعثة وفريق الرصد في الأنشطة التنفيذية التي يبذلها على جميع الأصعدة؛

١٢ - يحث الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم المزيد من الدعم لعملية السلم في ليبيريا عن طريق المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا؛

١٣ - يؤكد على أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبيريا، وكذلك على الحاجة إلى القيام فورا بإصلاح نظام السجون في هذا البلد؛

١٤ - يذكّر جميع الدول بالتزاماتها بالتقييد الصارم بالخطر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ويعرض كل ما يحصل من انتهاكات لخطر توريد الأسلحة على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

بدون أن يكون له الحق في التصويت. وأدلى الرئيس بعد ذلك بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٢٥)</sup>:

يعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة في ليبيريا. ويشجب المجلس بقوة أعمال القتل الوحشية والفضائع التي ارتكبتها قوات الفصائل المتحاربة ضد المدنيين الأبرياء. وإن تصاعد أعمال العنف بين الفصائل، الذي يمثل انتهاكا لاتفاق أبوجا، يعرض عملية السلام للخطر الكبير.

ويدعو مجلس الأمن الأطراف إلى أن تتوقف فورا عن القتال، وأن تلتزم بوقف إطلاق النار وأن تجعل مونروفيا من جديد ملجأ آمنا تحت حماية فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويعرب عن دعمه للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية، بما في ذلك الدور الذي يؤديه فريق المراقبين العسكريين، من أجل وضع حد لهذا التراع.

ومجلس الأمن يأسف لأن تدهور الحالة في ليبيريا قد استوجب إجلاء أعداد كبيرة من أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. والمجلس يذكر كل الدول بأنها ملتزمة بالامتثال للحظر المفروض على كافة شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا. بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢).

ويؤكد مجلس الأمن على ما يوليه من أهمية لاجتماع قمة الجماعة الاقتصادية الذي سيعقد بأكرا في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، ويحث زعماء الفصائل الليبيرية على أن يؤكدوا من جديد التزامهم باتفاق أبوجا، باتخاذ إجراءات إيجابية ملموسة.

### المقرر المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٧١): القرار ١٠٥٩ (١٩٩٦)

برسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٢٦)</sup>، وصف الأمين العام عمليات النهب الجارية على نطاق واسع وحالة الاثنيار التام للقانون والنظام التي عمت مونروفيا منذ اندلاع الأعمال القتالية في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقال إنه نظرا لحالة الأمن، فقد نُقل الأفراد المدنيون والعسكريون غير الأساسيون في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات

(٢٥) S/PRST/1996/22.

(٢٦) S/1996/312.

الأطراف إلى الوفاء بالتزامها باحترام حصانة الموظفين الدبلوماسيين وحرمة الممتلكات الدبلوماسية.

ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء عدم قدرة مجلس الدولة وزعماء الفصائل على إظهار الإرادة السياسية والتصميم اللازمين لتنفيذ اتفاق أبوجا. وإذا لم يعلن الزعماء السياسيون لليبيريا على الفور، باتخاذ إجراءات إيجابية ملموسة، عن إعادة تأكيد التزامهم باتفاق أبوجا واحترامهم الكامل لالتزامهم بإعادة إقرار وقف إطلاق النار ومواصلته فسيخاطرون بفقدان دعم المجتمع الدولي. ويشدد المجلس على المسؤولية الشخصية لقادة ليبيريا في هذا الشأن.

ويؤكد المجلس من جديد تأييده لاتفاق أبوجا بوصفه الإطار القائم الوحيد لحل الأزمة السياسية لليبيريا كما يؤيد الدور الحاسم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع حد للتراع.

ويدعو المجلس الحكومة المؤقتة الوطنية الليبيرية والأطراف الليبيرية إلى العمل مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الفور لفض اشتباك جميع القوات وإعادة إقرار السلم والقانون والنظام في مونروفيا وتنفيذ وقف إطلاق النار بصورة فعالة وشاملة في جميع أنحاء البلد. ويدعو المجلس الأطراف، ولا سيما جناح أوليمو - ج في حركة التحرير الليبيرية المتحدة من أجل الديمقراطية، إلى الإفراج عن جميع الرهائن دون أذى. ويدعو الأطراف كذلك إلى إعادة جميع الأسلحة والمعدات التي تم الاستيلاء عليها إلى فريق الرصد.

ويذكر المجلس جميع الدول بالتزامها بالتقيد بدقة بالحظر المفروض على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة إلى ليبيريا. بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، وعرض جميع حالات انتهاك حظر الأسلحة على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥).

ويعلن المجلس اعترامه القيام، بناء على التقدم المحرز من جانب الأطراف الليبيرية في تنفيذ الخطوات المبينة أعلاه، وبعد النظر في تقرير الأمين العام عن التطورات في ليبيريا، بتحديد أية تدابير أخرى قد تكون مناسبة فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في ليبيريا في المستقبل.

### المقرر المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٦١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٦١ المعقودة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، واصل المجلس النظر في هذا البند المدرج في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الصين) ممثل ليبيريا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة

سيكون عاملا حاسما في تقرير استمرار مشاركة المجتمع الدولي في ليبيا.

وفي الجلسة ٣٦٦٧ المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الصين) ممثلي الجزائر وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي وغانا وليبيا ونيجيريا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه الرئيس أيضا انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين مؤرختين في ١٥ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، على التوالي، موجهتين إلى الأمين العام من ممثلي إيطاليا وغانا<sup>(٢٨)</sup>.

وفي البداية، ذكّر ممثل ليبيا بأنه منذ اندلاع الحرب الأهلية، قطع الشعب الليبري طريقا مضنيا للتوصل إلى تسوية من خلال التوافق السياسي والمصالحة الوطنية. وقال إنه، للأسف، لا تبدو ليبيا اليوم أقرب إلى السلام مما كان الحال عليه عند اندلاع الحرب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. فاتفق أبوجا ما زال إلى حد بعيد دون تنفيذ، والأعمال العدائية لا تزال مستمرة، ووقف إطلاق النار وغيره من التدابير التي دعت إليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم تحظ بالاحترام. ونتيجة لذلك، حدث انهيار للقانون والنظام، وبات مجلس الدول عاجزا عن القيام بأعماله، بالنظر إلى أن بعضا من أعضائه غادروا البلد بسبب عدم إمكانية ضمان سلامتهم. وحث مجلس الأمن على أن يطالب بالالتزام الصارم بالخطر، وأن يعمل على تنفيذ الإجراءات ضد جميع المنتهكين المعروفين لهذا الخطر. وإذ ناشد

(٢٨) الوثيقة S/1996/353، التي تحيل بيانا أصدره الاتحاد الأوروبي بشأن الليبريين الموجودين على متن قوارب، والوثيقة S/1996/337، التي تحيل بيانا أصدرته حكومة غانا بشأن الحالة في ليبيا، على التوالي.

غير الحكومية إلى البلدان المجاورة. وقد تشرد آلاف من الأشخاص ويعيشون في أحوال تبعث على اليأس. وشدد على أن تلك التطورات أظهرت بوضوح أن النقص في القوة البشرية والسوقيات الذي عاني منه بشدة فريق الرصد قد قوّض بصورة خطيرة فعاليته في مجال العمليات.

وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، قدم الأمين العام إلى المجلس، عملا بالقرار ١٠٤١ (١٩٩٦)، تقريره المرحلي السابع عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا، الذي وصف فيه التطورات التي استجدت في ليبيا، وأورد فيه توصياته بشأن الدور المستقبلي لبعثة المراقبين<sup>(٢٧)</sup>. وجاء في تقرير الأمين العام أن الأعمال العدائية المتجددة مستمرة، الأمر الذي يعرّض عملية السلام لخطر كبير، وأن الحالة الأمنية في موزوفيا تظل خطيرة ويصعب التنبؤ بما ستؤول إليه. وخلال الأسابيع الستة الأخيرة، أظهر زعماء الفصائل ازدياد متعمدا للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي، وأبدوا استخفافهم بتطلعات الشعب الليبري إلى السلام. واتفقت الجماعة الاقتصادية على عدد من الخطوات الضرورية لاستئناف تنفيذ اتفاق أبوجا، لكنها حذرت زعماء الفصائل من أنهم إذا لم ينفذوا التدابير المتفق عليها، فإنها ستعيد النظر في مشاركتها في ليبيا. وشدد الأمين العام على أن انسحاب الجماعة الاقتصادية يمكن أن يحدث كارثة لا بالنسبة للبلد فحسب وإنما للمنطقة دون الإقليمية بأسرها. وعلاوة على ذلك، إذا اضطر فريق الرصد إلى الانسحاب، فلن يكون أمام بعثة المراقبين من خيار سوى أن تحذو حذوه. وذكر الأمين العام أن البعثة تواصل أداء دور هام في ليبيا، ولذلك أوصى بتمديد ولايتها لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦. وقال إن إبداء زعماء الفصائل للرغبة في الدخول في مفاوضات حقيقية

(٢٧) S/1996/362.



مونروفييا، والسماح بوزع أفراد فريق الرصد دون عراقيل. وبينما أعربوا عن تأييدهم لتمديد ولاية البعثة لفترة إضافية، فقد حثوا الأطراف على الاستفادة من تلك الفترة لاستئناف المفاوضات وإعادة عملية السلام إلى مسارها، وحددوا أيضا مناشداتهم مواصلة مساعدة فريق الرصد<sup>(٣١)</sup>. واستنكر بعض المتكلمين استمرار تدفق الأسلحة إلى الفصائل المتحاربة، داعين إلى التقييد الصارم بالخطر الذي فرضه المجلس على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا<sup>(٣٢)</sup>.

وقال ممثل جمهورية كوريا إنه بالنظر إلى أن ليبيريا هي الحالة الأولى التي تفقد فيها منظمة إقليمية عمليات حفظ السلام بالتعاون مع الأمم المتحدة، فإن فشل مهمة حفظ السلام لفريق الرصد قد تكون له آثار ضارة على دور المنظمات الإقليمية في أفريقيا في معالجة الصراعات الإقليمية الداخلية<sup>(٣٣)</sup>.

وذكر ممثلا الصين وزامبيا أن الصراع في ليبيريا لا يؤثر على سكان هذا البلد فحسب، بل يشكل أيضا تهديدا للسلم والاستقرار في المنطقة ككل<sup>(٣٤)</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن استئناف الأعمال العدائية في ليبيريا يهدد استقرار البلدان المجاورة في المنطقة. ودعا زعماء الفصائل المتحاربة إلى الامتنال الصارم لوقف

(٣١) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩ (مصر)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (هندوراس)؛ والصفحات ١٠ إلى ١٢ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (بولندا)؛ والصفحات ٢٢ إلى ٢٤ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (الصين)؛ والصفحات ٢٦ إلى ٢٨ (نيجيريا).

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (كوريا)؛ والصفحة ٢٠ (شيلي)؛ والصفحة ٢٢ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٤ (غينيا - بيساو)؛ والصفحة ٢٦ (نيجيريا).

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢٨ على التوالي.

مجددا مواصلة تقديم المساعدة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ذكر أنه يجب تعديل الميثاق لضمان وجود آلية تكون بموجبها أي عملية من عمليات حفظ السلام دون الإقليمية التي يأذن بها مجلس الأمن ممولة من الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييده لتوصيات الأمين العام، وخاصة ما يتعلق منها بوزع قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في ليبيريا، وضم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى قوة أكبر<sup>(٣٩)</sup>.

وأكد ممثل الولايات المتحدة مجددا أن المشكلة في ليبيريا تتمثل في "الصراع على السلطة بين قلة من النخبة"، قائلا إن زعماء الفصائل متمسكون بمصالحهم الذاتية بدلا من الالتزام بمصلحة شعبهم. وقد أشعلوا من جديد أعمال العنف؛ وحولوا مونروفييا من ملاذ آمن إلى ساحة حرب؛ وقاموا بنهب معدات وكالات الإغاثة. ورغم هذه الحالة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مشاركته في الجهود التي ترمي إلى تقديم الغوث لشعب ليبيريا وإحلال السلام. وأعرب عن اعتقاد بلده بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد المبادرة الهامة التي اتخذتها بلدان المنطقة. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة؛ غير أنه حث الجميع في ليبيريا، وبخاصة زعماء الفصائل، أن يستغلوا هذا الوقت للوفاء بالشروط التي حددتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن يقدموا لشعبهم فرصة لتحقيق السلام<sup>(٣٠)</sup>.

وأثناء المناقشة، أعرب معظم المتكلمين عن القلق إزاء استئناف الأعمال العدائية وامتداد القتال إلى منطقة مونروفييا التي كانت آمنة في السابق؛ وحثوا زعماء الفصائل على وقف إطلاق النار، وسحب جميع المقاتلين والأسلحة من

(٢٩) S/PV.3667، ٢ إلى ٦.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

دور البعثة. وأعرب عن أمله بألا يضطر إلى التصويت لصالح انسحابها<sup>(٣٨)</sup>.

وذكر ممثل غانا أنه من الضروري أن يعمل المجلس على ضمان دعم مالي وسوقي غير مشروط لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية لليبريا. وعلق قائلاً إن "كلفة الحل المنفذ اليوم ستكون أقل سواء من حيث الأرواح أو الموارد المالية، مما ستكون عليه في الغد، بعد أن يضطر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الانسحاب بسبب تقاعس المجتمع الدولي"<sup>(٣٩)</sup>.

وتساءل ممثل زمبابوي عن السبب في كون استمرار اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا مشروطاً باستمرار تواجد فريق الرصد في ليبريا. وأكد من جديد على أنه عندما تضطلع المناطق أو المنظمات الإقليمية بمبادرات سلام لوقف التهديدات الخطيرة للسلم والأمن، فإنها بالضرورة ينبغي أن تحظى بالدعم النشط والشامل من جانب المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده يرى أن هذا هو مضمون الفصل الثامن بأكمله. وشدد على أنه بدلا من الاضطلاع بدور البديل عن الأمم المتحدة التي أنيط بها دور فريد، فإن هذه الجهود الإقليمية ينبغي النظر إليها ومعاملتها على أنها عوامل ميسرة في جهود الأمم المتحدة في السعي للاضطلاع بمسؤولتها المكرسة في الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين<sup>(٤٠)</sup>.

وفي الجلسة ٣٦٧١، المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، استأنف المجلس النظر في هذا البند المدرج في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (الصين)

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحات ٢٤ إلى ٢٦.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

إطلاق النار؛ وتقديم ضمانات قوية لأمن موظفي الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين؛ والسحب الكامل للمقاتلين من مونروفيا؛ وهيئة الظروف المؤاتية للوزع غير المعاق لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضمن المدينة؛ واستعادة مركزها كملاذ آمن<sup>(٣٥)</sup>.

وأعرب ممثل إيطاليا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي<sup>(٣٦)</sup>، عن الأمل بأن "الإرادة العنيدة" لـ "أمراء الحرب" الليبريين في مواصلة قتالهم لن تجر المجتمع الدولي مرة أخرى على الانسحاب من بلد أفريقي هو في أمس الحاجة للمساعدة. وأكد أن الاتحاد الأوروبي لا ينوي الاعتراف بأي حكومة تقوم من خلال استخدام القوة<sup>(٣٧)</sup>.

وقال ممثل فرنسا إن الفصائل تتحمل المسؤولية الكاملة عما حدث في ليبريا. وذكر بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذكرت مؤخراً أن استمرار وجود القوات الأفريقية يتوقف على التقدم الذي تحققه الفصائل في إعادة عملية السلام إلى مسارها، وأن الأمين العام ذكر أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لن تبقى إلا إذا بقي فيها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية. وشدد على أن انسحاب المجتمع الدولي الكامل من ليبريا سيؤدي إلى استئناف القتال في جميع أرجاء البلد، وهذا من شأنه أن يعرّض استقرار المنطقة دون الإقليمية إلى خطر شديد. وينبغي للمجلس تقييم ما إذا كان أمراء الحرب ينوون حقاً استعادة السلم في ليبريا. وإذا لم تكن لديهم هذه النية، فإن وفد بلده سيعيد النظر في

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٣٦) ضمت إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا صوغها إلى هذا البيان (S/PV.3667، الصفحة ١٢).

(٣٧) S/PV.3667، الصفحتان ١٢ و ١٣.

- ٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦؛
- ٣ - يسلم بأن تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع يبرر قرار الأمين العام خفض قوام البعثة مؤقتاً؛
- ٤ - يلاحظ نية الأمين العام إبقاء عمليات نشر البعثة على مستواها الحالي، ويطلب إليه إبلاغ مجلس الأمن بأي زيادة كبيرة معترمة في عدد الأفراد الذين سيتم نشرهم رهنا بتطور الحالة الأمنية على أرض الواقع؛
- ٥ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء انهيار وقف إطلاق النار، واستئناف الأعمال العدائية، وامتداد رقعة القتال إلى منطقة مونروفيا وضواحيها التي سادها الأمان من قبل؛
- ٦ - يدين جميع الهجمات ضد أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبعثة والمنظمات والوكالات الدولية التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية، فضلاً عن أعمال نهب معداتها وإمداداتها وممتلكات أفرادها، ويطلب إعادة الممتلكات المنهوبة فوراً؛
- ٧ - يطالب مرة أخرى بأن تحترم الفصائل في ليبيريا على نحو تام مركز أفراد فريق الرصد والبعثة فضلاً عن المنظمات والوكالات الدولية التي تقدم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء ليبيريا، ويطلب أيضاً بأن تسهل هذه الفصائل عمليات إيصال تلك المساعدة، وبأن تمثل على نحو تام لقواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة؛
- ٨ - يطلب من الأطراف الليبيرية أن تقوم على نحو كامل وعاجل بتنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات التي سبق أن تعهدت بها، ولا سيما اتفاق أبوجا، ويطلبها في هذا الصدد بالقيام من جديد بإحلال وقف شامل وفعال لإطلاق النار وسحب جميع المقاتلين والأسلحة من مونروفيا والسماح بنشر أفراد فريق الرصد وجعل مونروفيا من جديد ملاذاً آمناً؛
- ٩ - يشدد على أن استمرار دعم المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبيريا، بما في ذلك مشاركة البعثة، مرهون بإثبات الأطراف الليبيرية التزامها بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية واستيفاء الشروط المبينة في الفقرة ٨ أعلاه؛
- ١٠ - يشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبيريا؛
- ١١ - يشير إلى التزام جميع الدول بالامتثال على نحو تام للحظر المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ على جميع عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية لليبيريا، وإبلاغ جميع حالات انتهاك هذا الحظر إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>(٤١)</sup>. وطُرح بعد ذلك مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٥٩ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الحالة في ليبيريا، ولا سيما القرار ١٠٤١ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يشدد على أن تصاعد العنف يُعد انتهاكاً لاتفاق أبوجا، ويعرّض عملية السلم للخطر البالغ،

وإذ يقتنع اقتناعاً راسخاً بأهمية أن تكون مونروفيا ملاذاً آمناً، وإذ يلاحظ بوجه خاص ما تم مؤخراً من نشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المدينة على نطاق واسع،

وإذ يؤكد مرة أخرى أن مسؤولية تحقيق السلم والمصالحة الوطنية تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب ليبيريا وقادته،

وإذ يثني على الدور الإيجابي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها المتواصلة لإعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يلاحظ اعتماد وزراء خارجية البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ لآلية لإعادة ليبيريا إلى اتفاق أبوجا،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأفريقية التي ساهمت وتساهم بقوات في فريق الرصد،

وإذ يثني على الدول الأعضاء التي أيدت عملية السلم وأيدت فريق الرصد، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،

وإذ يشدد على أن وجود البعثة لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود فريق الرصد والتزامه بتأمين سلامة المراقبين العسكريين التابعين للبعثة وموظفيها المدنيين،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٦؛

الناشئ. وشهدت الأسابيع الأخيرة موجة جديدة من أحداث العنف، كان بعضها مدفوعا بدوافع سياسية. ونظرا لمحدودية وسائل الإجلاء من مونروفيا وتذبذب الحالة الأمنية، احتفظت البعثة بقوة محدودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه أشار إلى أن نجاح قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦<sup>(٤٣)</sup>، والتي أسفرت عن توسيع نطاق اتفاق أبوجا ووضع جدول زمني جديد لتنفيذه<sup>(٤٤)</sup>، يتيح بعض الأمل في إنعاش عملية السلام. وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر. وقال إنه ينوي في أثناء ذلك الوقت، وإذا دلت الفصائل على التزامها الكامل بعملية السلام، تقديم مزيد من التوصيات بشأن أي تعزيز لدور الأمم المتحدة في ليبيريا قد يقتضيه الأمر. وختاما، حث الأمين العام، مشيرا إلى قرار الجماعة الاقتصادية القارية بإعطاء الفصائل فرصة أخيرة رغم الافتقار إلى التعاون، قادة الفصائل على اغتنام هذه الفرصة لاستعادة السلام إلى بلدهم. وقال إنهم إذا لم يغتنموا هذه الفرصة، فلن يكون أمام المجتمع الدولي أي خيار سوى فض ارتباطه بليبيريا.

وفي الجلسة ٣٦٩٤ المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (ألمانيا) ممثلي ليبيريا ونيجيريا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة

(٤٣) الوثيقة S/1996/679 و Corr.1، وهي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيجيريا، يحيل بها نص البلاغ الختامي الصادر في نهاية الاجتماع الرابع لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة التسعة المعنية بليبيريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في أبوجا، بنيجيريا، في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٤٤) S/1996/684، المرفق الأول.

١٢ - يشجع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على القيام، أثناء الإعداد لمؤتمر القمة الذي سيعقدونه، بالنظر في طرق ووسائل دعم فريق الرصد وإقناع قادة الفصائل باستئناف عملية السلم؛

١٣ - يحث جميع الدول الأعضاء على تقديم المساعدة المالية والسوقية وغير ذلك من أشكال المساعدة دعما لفريق الرصد لتمكينه من أداء ولايته؛

١٤ - يدعو فريق الرصد إلى توفير الأمن لمراقبي البعثة وموظفيها المدنيين وفقا للاتفاق المتعلق بدور ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد، في تنفيذ اتفاق كوتونو؛

١٥ - يعرب عن تأييده لقرار وزراء البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعدم الاعتراف بأي حكومة تتولى السلطة في ليبيريا عن طريق استعمال القوة؛

١٦ - يحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم دعم إضافي لعملية السلم في ليبيريا بالمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء مجلس الأمن على اطلاع وثيق بشأن الحالة في ليبيريا، ويعرب عن استعداده، إذا ما ازدادت الحالة تدهورا، للنظر في التدابير التي يمكن اتخاذها ضد الجهات غير المتعاونة من أجل استئناف عملية السلم؛

١٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦

(الجلسة ٣٦٩٤): القرار ١٠٧١ (١٩٩٦)

في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، قدم الأمين العام، عملا بالقرار ١٠٥٩ (١٩٩٦)، تقريرا مرحليا عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وصف فيه التطورات التي استجدت في ليبيريا، وأورد توصياته بشأن الدور المستقبلي للبعثة<sup>(٤٢)</sup>.

وذكر الأمين العام في تقريره أن ليبيريا وقعت في محنة مريعة منذ اندلاع المعارك في نيسان/أبريل. فقد أزهقت آلاف الأرواح وشردت مئات الأسر ودُمر معظم اقتصادها

(٤٢) S/1996/684.

والاستقرار إلى ليبريا، ورحبوا بقرارها توسيع اتفاق أبوجا، ووضع جدول زمني منقح لتنفيذه، وتوفير الوسائل اللازمة للتحقق من الالتزام بأحكامه، والنص على تدابير بشأن عدم الامتثال. وحثوا قادة الفصائل على التغلب على خلافاتهم السياسية وعلى التقيد بالتزاماتهم بموجب الاتفاق. وأعربوا عن تأييدهم لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ودعوا إلى تزويد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالمساعدة المالية واللوجستية وغير ذلك من المساعدات الدولية<sup>(٤٨)</sup>.

وتحدث ممثل الصين قبل التصويت فقال إن بلده قدم باستمرار الدعم للمنظمات الإقليمية في جهودها الرامية إلى حسم المشاكل في مناطقها، عملا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده يؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الأطراف الليبرية من استغلال الفرصة لترفع أسلحة قواتها وللتحضير لإجراء الانتخابات العامة<sup>(٤٩)</sup>.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن اتفاق أبوجا وتمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيسكلان اختبارا لإرادة قادة الفصائل في التقيد بالتزاماتهم، وقال إن عقوبات صارمة ستفرض على من لا يحترم التزاماته. وينبغي للفصائل أن تتوقف عن تخويف ومهاجمة أفراد كل من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات غير

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥ (نيجيريا). وقبل التصويت: الصفحتان ٦ و ٧ (إيطاليا)؛ والصفحة ٧ (مصر)؛ والصفحات ٧ و ٨ و ٩ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (بولندا)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (شيلي). وبعد التصويت: الصفحتان ١٨ و ١٩ (ألمانيا).

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ووجه أيضا انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>(٤٥)</sup>، وإلى رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيجيريا<sup>(٤٦)</sup>.

وسلم ممثل ليبريا بأن اندلاع الأعمال القتالية كان نكسة خطيرة لعملية السلام، وأعاد التأكيد على أن قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهم من الفاعلين الوطنيين والإقليميين والدوليين عملوا بلا كلل على مدى الأشهر الأربعة الماضية للحيلولة دون دخول البلد في حالة من الفوضى. وأشار إلى أنه على الرغم من تأكيد قادة الفصائل المتحاربة مجددا على التزامها بتنفيذ الاتفاق المنقح، فإن إخفاقهم المتكرر في تنفيذ اتفاقاتهم السابقة يثير شكوكا في مصداقيتهم والتزامهم. وذكر أيضا أنه على الرغم من المشاكل المالية والإدارية التي يواجهها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإنه يمثل جهدا رائدا لتنفيذ الفصل الثامن، وهو بذلك يستحق دعما أكبر من الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، شدد المتكلم على ضرورة أن تنشئ المنظمة آلية تتمكن بموجبها عمليات حفظ السلام الإقليمية ودون الإقليمية، المضطلع بها بموافقة المجلس، من الحصول على الدعم اللازم<sup>(٤٧)</sup>.

وخلال المناقشة، سلم معظم المتكلمين بمساهمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إعادة السلم

(٤٥) S/1996/701.

(٤٦) الوثيقة S/1996/679 و Corr.1، وهي تحيل نص البلاغ الختامي الصادر في نهاية الاجتماع الرابع لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة التسعة المعنية بليبريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في أبوجا، بنيجيريا، في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٤٧) S/PV.3694، الصفحتان ٢ و ٣.

وإذ يؤكد مرة أخرى أن مسؤولية تحقيق السلم والمصالحة الوطنية تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب ليبريا وقادته،  
وإذ يسلم بالدور الإيجابي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى إعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبريا،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأفريقية المساهمة بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ يثني على الدول الأعضاء التي أيدت عملية السلم وأيدت البعثة وفريق الرصد، بما في ذلك من خلال تقديم التبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبريا،

وإذ يشدد على أن استمرار وجود البعثة لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود فريق الرصد والتزامه بتأمين سلامة البعثة، وإذ يؤكد ضرورة تعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الرصد،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

٣ - يرحب باتفاق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المرمم في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، والذي مد اتفاق أبوجا لعام ١٩٩٥ حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ووضع جدولاً زمنياً لتنفيذ الاتفاق، واعتمد آلية للتحقق من امتثال زعماء الفصائل للاتفاق، واقترح إمكانية اتخاذ تدابير ضد الفصائل في حالة عدم الامتثال؛

٤ - يطلب من الفصائل الليبرية أن تنفذ بصورة كاملة وعلى وجه السرعة جميع الاتفاقات والالتزامات التي عقدها؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تقريراً مشفوعاً بمقترحات بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها البعثة أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى لدعم عملية السلم في ليبريا، بما في ذلك دعم العملية الانتخابية ونزع السلاح وتسريح الجنود والتحقق من امتثال الفصائل؛

٦ - يقرر استمرار انتشار البعثة في مستوى ملائم على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام ويطلب إلى الأمين العام مراعاة ضرورة كفالة الأمن لأفراد البعثة وإبلاغ المجلس بأي عمليات انتشار أخرى مزعومة؛

٧ - يشدد على أن استمرار دعم المجتمع الدولي لعملية السلم في ليبريا، بما في ذلك اشتراك البعثة، مرهون بإثبات الفصائل الليبرية التزامها بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية وتحقيق المصالحة

الحكومية الأخرى، وأن تضع حداً للنهب وتعيد جميع الممتلكات المسروقة. وشدد المتكلم على أن هذه هي الفرصة الأخيرة لليبريا لكي تحل مشاكلها بمساعدة الأمم المتحدة<sup>(٥٠)</sup>.

وأشار ممثل الاتحاد الروسي بارتياح إلى التطورات الإيجابية في البلد. لكنه سلم مع ذلك بالطابع المعقد لتنفيذ المهام، لا سيما وأن الأطراف قد انتهكت في السابق وبشكل متكرر الاتفاقات التي وقعت عليها. وأشار إلى الصعوبات الموضوعية الكبيرة التي تقف في سبيل تنفيذ اتفاق أبوجا، مؤكداً على أهمية دعم جهود العاملين الإقليميين في مجال حفظ السلام بالموارد الإضافية اللازمة. وشدد على أن مسؤولية إقرار السلام تقع في نهاية الأمر على عاتق الليبريين وقادتهم، قائلاً إنه يأمل أن يستفيدوا من هذه الفرصة الأخيرة؛ وإلا فالخيار الوحيد أمام المجتمع الدولي سيكون مغادرة ليبريا<sup>(٥١)</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٧١ (١٩٩٦) وفي ما يلي نصه:

### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الحالة في ليبريا، ولا سيما القرار ١٠٥٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيجيريا والتي تضمنت البلاغ الختامي الصادر عن الاجتماع الرابع لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة التسعة المعنية بليبريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦،

وإذ يرحب باستعادة مونروفيا بشكل متزايد لوضعها السابق كملجأ آمن،

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء مجلس الأمن على علم بالحالة في ليبيريا بصورة دقيقة؛

١٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

وبعد التصويت، تكلم ممثل الولايات المتحدة فذكر أن تاريخ ليبيريا الحديث "مليء بوعود لم تتحقق وبفرض سلام ضائعة". ومن الأهمية بمكان أن يدرك زعماء الفصائل أن العالم يهتم بأعمالهم أكثر مما يهتم بأقوالهم، وسترصد الولايات المتحدة أعمالهم عن كثب. وأوضح أن دعوة الأمين العام إلى زيادة نشر قوات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، التي أيدها وفد بلده، لن يكون لها مبرر إلا في حالة استمرار عملية السلام. وشدد على أنه يتعين على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي عموماً بذل ما في وسعهما لضمان التزام الأطراف<sup>(٥٢)</sup>.

وذكر ممثل فرنسا أن اتفاق أبوجا يثير آمالاً جديدة في السلام. وإضافة إلى ذلك، فإن الجزاءات المتوخاة على عدم الامتثال لأحكامه تشكل أيضاً ضماناً هامة لتنفيذه. وحذر من أن الفشل مرة أخرى من شأنه أن يؤدي إلى انسحاب المجتمع الدولي وإلى تجدد القتال على نطاق واسع وإلى نشوء تهديد كبير للاستقرار في المنطقة<sup>(٥٣)</sup>.

المقرر المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦  
(الجلسة ٣٧١٧): القرار ١٠٨٣ (١٩٩٦)

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وعملاً بالقرار ١٠٧١ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي العشرين عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، الذي تضمن معلومات مستوفاة عن التطورات في ليبيريا<sup>(٥٤)</sup>. وأفاد الأمين العام في تقريره بأنه على الرغم من محاولة اغتيال

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(٥٤) S/1996/962.

الوطنية وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦؛

٨ - يدين جميع المهجمات وأعمال التخويف ضد أفراد فريق الرصد والبعثة والمنظمات والوكالات الدولية التي تقوم بتوصيل المساعدة الإنسانية، فضلاً عن أعمال نهب معداتها وإمداداتها وممتلكات أفرادها، ويطلب إلى زعماء الفصائل كفالة إعادة الممتلكات المنهوبة فوراً، ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه معلومات عن مقدار ما أعيد من الممتلكات المسروقة؛

٩ - يدين ممارسة بعض الفصائل لعمليات تجنيد الأطفال وتدريبهم ونشرهم لأغراض القتال، ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه بيانات تفصيلية عن هذه الممارسة اللاإنسانية والبعيضة؛

١٠ - يطالب مرة أخرى بأن تحترم الفصائل وزعماءها على نحو تام مركز أفراد فريق الرصد والبعثة والمنظمات والوكالات الدولية، بمن في ذلك العاملون في مجال المساعدة الإنسانية، ويطلب أيضاً بأن تسهل هذه الفصائل حرية تنقل البعثة وتوصيل المساعدة الإنسانية وبأن تلتزم بدقة بمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة؛

١١ - يشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبيريا وكذلك أهمية جانب حقوق الإنسان في ولاية البعثة؛

١٢ - يشدد أيضاً على التزام جميع الدول بالامتثال على نحو تام للحظر المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ على جميع عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية لليبيريا، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ الحظر بدقة، وإبلاغ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بجميع حالات انتهاك هذا الحظر؛

١٣ - يحث جميع الدول على تقديم المساعدة المالية والسوقية وغير ذلك من أشكال المساعدة دعماً لفريق الرصد لمساعدته على أداء ولايته؛

١٤ - يحث أيضاً جميع الدول على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا؛

١٥ - يشدد على أهمية توثيق الاتصالات وتعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الرصد في أنشطتهما التنفيذية على جميع المستويات، ويدعو فريق الرصد إلى توفير الأمن للبعثة، وفقاً للاتفاق المتعلق بدور ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في تنفيذ اتفاق كوتونو وحسب مفهوم العمليات لدى البعثة؛

أعد خلال المشاورات السابقة<sup>(٥٥)</sup>. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٨٣ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في ليبيريا، وبخاصة القرار ١٠٧١ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦؛

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

وإذ يلاحظ ببالغ القلق استمرار انتهاك الفصائل لوقف إطلاق النار حسبما اتفق عليه في اتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ وفي الجدول الزمني للتنفيذ، الذي تم تحديده في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ لدى تمديد اتفاق أبوجا، مما يعرض احتمالات السلم في ليبيريا للخطر؛

وإذ يرحب ببدء عملية نزع السلاح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وفقا للجدول الزمني المعدل لتنفيذ اتفاق أبوجا، وإذ يبحث جميع الفصائل على المشاركة وفقا لما اتفقت عليه،

وإذ يؤكد مرة أخرى أن مسؤولية تحقيق السلم والمصالحة الوطنية تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب ليبيريا وزعمائه؛

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود النشطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إعادة السلم والأمن والاستقرار إلى ليبيريا، وإذ يشيد بالدول الأفريقية التي تساهم في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ يعرب عن تقديره للدول التي تقدم الدعم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والدول التي تساهم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،

وإذ يشدد على أن استمرار وجود البعثة يتوقف على وجود فريق الرصد والتزامه بكفالة سلامة البعثة،

١ - يطلب إلى الفصائل الليبيرية أن توقف على الفور الأعمال القتالية وأن تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها، وبخاصة اتفاق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي حدد جدولاً زمنياً لتنفيذ اتفاق أبوجا، واعتمد آلية للتحقق من امتثال زعماء الفصائل للاتفاق، واقترح التدابير الممكنة اتخاذها ضد الفصائل في حالة عدم الامتثال؛

(٥٥) S/1996/984.

عضو المجلس تشارلز تايلر، زعيم الجبهة الوطنية القومية الليبيرية، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت هناك بعض التطورات المشجعة. فقد أعادت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تأكيد عزمها على زيادة مستوى قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة، وذلك رهنا بتوافر الموارد اللوجستية والمالية. واتخذت خطوات لمعالجة المسألة المعقدة المتعلقة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا. وفي هذا الصدد، وبناء على طلب من الحكومة الانتقالية الوطنية الليبيرية، يعتزم الأمين العام إرسال فريق استقصاء تقني إلى ليبيريا لإعداد توصيات بشأن سير العملية الانتخابية والدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة. بيد أنه لاحظ أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال العداء وعدم الثقة الراسخان يشكلان تهديدا لعملية السلام. ودعا الأمين العام قادة الفصائل لوضع خلافاتهم جانبا واستخدام العملية السياسية، بدلا من الوسائل العسكرية، من أجل الدفع إلى الأمام بعملية السلام. ودعاهم أيضا إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية العاجلة. وفي الأثناء، أوصى بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها أربعة أشهر تنتهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. وقال إنه سيواصل خلال تلك الفترة إبقاء الحالة قيد الاستعراض عن كثب، وسيزود المجلس في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بتوصياته عما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلد.

وفي الجلسة ٣٧١٧، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (إندونيسيا) ممثل ليبيريا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد



١٢ - يشدد على أهمية توثيق الاتصالات وتعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الرصد على جميع المستويات. ويطلب إلى فريق الرصد أن يقوم بتوفير الأمن للبعثة وفقا للاتفاق المتعلق بدور ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في تنفيذ اتفاق كوتونو وحسب مفهوم العمليات لدى البعثة؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بالحالة في ليبيريا، لا سيما التقدم المحرز في عمليتي التسريح ونزع السلاح، وأن يقدم في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تقريرا مرحليا وتوصيات بشأن ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من دعم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

١٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٥٧): القرار ١١٠٠ (١٩٩٧)

في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧، وعملا بالقرار ١٠٨٣ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره المرحلي الثاني والعشرين عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، الذي يتضمن معلومات مستوفاة عن التطورات في ليبيريا وتوصياته فيما يتعلق بدور البعثة في الانتخابات القادمة<sup>(٥٦)</sup>. وأفاد الأمين العام في تقريره بأن الفترة قيد الاستعراض شهدت تحسنا في الوضع الأمني، وتنشيطا للمجتمع المدني الليبيري، وتنشيطا للأحزاب السياسية من أجل التحضير للانتخابات، مما يجعل من الممكن البدء في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، ذكر الأمين العام أنه أوفد في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ بعثة تقييم إلى ليبيريا لتقييم الاحتياجات الانتخابية وتقديم توصيات عن دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا خلال العملية الانتخابية. وخلصت البعثة إلى أن الأوضاع في ليبيريا توفر أساسا معقولا لتنظيم وإجراء الانتخابات في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ كما هو مقرر لها. ومن المتوقع أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا في الانتخابات وذلك بتقديمها، بالاشتراك مع الجماعة

(٥٦) S/1997/237.

٢ - يحث الفصائل على إنجاز عملية نزع السلاح في موعدها، بوصفها خطوة من الخطوات الرئيسية التي تمهد للانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٧؛

٣ - يؤكد الحاجة الماسة لقيام المجتمع الدولي بدعم مشاريع العمل والتدريب بغية المساعدة على كفالة إعادة تأهيل المقاتلين المسرحين اجتماعيا واقتصاديا؛

٤ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧؛

٥ - يقرر أيضا إبقاء عمليات نشر البعثة عند مستوى مناسب وفقا للتوصية الواردة في الفقرة ٣٧ من تقرير الأمين العام، ويطلب أن يقوم الأمين العام، أخذا في اعتباره ضرورة كفالة أمن أفراد البعثة، بإخطار المجلس بأي عمليات نشر أخرى يعتزم إجراؤها؛

٦ - يدين إدانة شديدة للهجة ممارسة تجنيد الأطفال وتدريبهم ونشرهم لأغراض القتال، ويطلب الأطراف المتحاربة بأن توقف على الفور هذا النشاط اللاإنساني البشع، وأن تسرح جميع الجنود من الأطفال؛

٧ - يدين جميع الهجمات وأعمال التخويف التي تستهدف أفراد فريق الرصد والبعثة والمنظمات والوكالات الدولية التي تقوم بتوصيل المساعدة الإنسانية، وكذلك هُجَم المعدات والإمدادات والممتلكات الشخصية، ويطلب إلى زعماء الفصائل إعادة الممتلكات المسروقة؛

٨ - يطلب الفصائل بأن تيسر حرية التنقل للبعثة وفريق الرصد والمنظمات والوكالات الدولية، وأن تكفل التوصيل المأمون للمساعدة الإنسانية، وأن تنقيد بدقة بمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده؛

٩ - يشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبيريا، ويؤكد الجانب المتعلق بحقوق الإنسان من ولاية البعثة؛

١٠ - يشدد أيضا على التزام جميع الدول بالامتثال بدقة للحظر المفروض على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وباتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة التنفيذ الصارم لهذا الحظر، وبإبلاغ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بجميع حالات انتهاك الحظر؛

١١ - يكرر بقوة مناشدته جميع الدول أن تقدم المساعدات المالية والسوقية وغيرها من أشكال المساعدة دعما لفريق الرصد لمساعدته على إنجاز مهمته، وأن تسهم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا للمساعدة في تنفيذ عملية السلم، بما في ذلك أعمال التسريح وإعادة الإدماج؛

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات الدولية المساعدة التقنية للسلطات الانتخابية. وقال إن البعثة، بالإضافة إلى ولايتها الحالية، ستعمل بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية، على ضمان التنسيق الملائم، وستدعم أيضا تنفيذ الناخبين. وقال الأمين العام إن يوصي، من ثم، بأن يمدد المجلس ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر، حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧، وهو يتوقع حينها أن يكون في وضع يمكنه من تقديم تقرير عن سير ونتائج الانتخابات.

وتكلم ممثل هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي<sup>(٦٠)</sup> فقال، إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما العملية الانتخابية التي حددها الليبريون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أساس توصيات لجنة التسعة التابعة لفريق الرصد. ويرحب وفد بلده بزيادة العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ويؤيد اقتراح الأمين العام تعزيز الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة. وبشرط احترام الجدول الزمني، يؤكد الاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم المساعدة المالية والتقنية للعملية الانتخابية. وينوي الاتحاد الأوروبي أيضا أن يرسل فريقا من مراقبي الانتخابات إلى ليبيريا<sup>(٦١)</sup>.

وأعرب ممثل الولايات المتحدة، متكلما قبل التصويت، عن قلقه إزاء التأخير في تعيين لجنة الانتخابات

(٥٨) S/1997/237، الفقرتان ١٨ و ٢٠. وانظر أيضا الرسالة المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (لم تصدر بوصفها وثيقة من وثائق المجلس).

(٥٩) S/PV.3757، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٦٠) أيدت البيان أيضا بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وهنغاريا (S/PV.3757، الصفحة ٤).

(٦١) S/PV.3757، الصفحتان ٤ و ٥.

وفي الجلسة ٣٧٥٧، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (بولندا) ممثلي ليبيريا وهولندا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>(٥٧)</sup>.

وذكر ممثل ليبيريا أنه بفضل الدور الاستباقي للأمم المتحدة في حل النزاعات، يحظى النزاع الليبري بالاهتمام الذي يستحقه من هذه المنظمة. وعلاوة على ذلك، أتاح الجهد الرائد الذي تبذله إحدى المناطق دون الإقليمية إبراز الفصل الثامن من الميثاق وأثبت أن البلدان، إذا توفرت لها الإرادة السياسية المطلوبة، يمكنها أن تعمل بشكل حاسم لتحقيق بعض أهداف الميثاق. وحث المتكلم المجتمع الدولي على تقديم الموارد اللازمة لنشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على كامل تراب البلد؛ وعلى مساعدة الناخبين المؤهلين المقيمين كلاجئين في بلدان مجاورة على العودة إلى ديارهم؛ وإعادة تشكيل القوات المسلحة والوحدات شبه العسكرية الليبرية نظرا لنية الجماعة

بالتقرير قد شهدت تحسنا في الحالة الأمنية وانتعاش المجتمع المدني وإحياء الأحزاب السياسية للتحضير للانتخابات،

وإذ يلاحظ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجلس الدولة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إطار أساسي لإجراء الانتخابات في ليبيريا في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧،

وإذ يؤكد أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المقرر يُعد مرحلة أساسية من مراحل عملية السلم في ليبيريا،

وإذ يكرر التأكيد على أن مسؤولية تحقيق السلم والمصالحة الوطنية تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب ليبيريا وقادته،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا، وإذ يثني على الدول التي أسهمت في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ يعرب عن تقديره للدول التي قدمت الدعم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في ليبيريا وللدول التي تبرعت لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،

وإذ يشدد على أن استمرار وجود البعثة يتوقف على وجود فريق الرصد والتزامه بكفالة سلامة البعثة،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في ليبيريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

٢ - يرحب بتوصيات الأمين العام الواردة في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من تقريره المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن دور البعثة في العملية الانتخابية؛

٣ - يعرب عن قلقه إزاء التأخر في تنصيب اللجنة المستقلة الجديدة المعنية بالانتخابات والمحكمة العليا المعاد تشكيلها، وما لهذا التأخر من آثار على العملية الانتخابية، ويحث على تنصيبهما فوراً؛

٤ - يحث المجتمع الدولي على توفير المساعدة المالية والسوقية وغيرها من أشكال المساعدة للعملية الانتخابية في ليبيريا، من خلال عدة طرق منها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا، وتوفير دعم إضافي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتمكينه من تهيئة بيئة آمنة للانتخابات؛

٥ - يؤكد أهمية توثيق الاتصالات بين البعثة وفريق الرصد وتحسين التنسيق بينهما على جميع المستويات، ويؤكد بصورة خاصة على أهمية قيام فريق الرصد بمواصلة توفير الأمن الفعال للموظفين الدوليين خلال العملية الانتخابية؛

المستقلة وعبر عن أمله في تعيين لجنة الانتخابات والمحكمة العليا وبدء عملهما دون مزيد من التأخير. وذكّر بأن الولايات المتحدة تؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى نهاية حزيران/يونيه لتمكينها من تقديم المساعدة للأعمال التحضيرية للانتخابات ومراقبتها<sup>(٦٢)</sup>.

عبر معظم المتكلمين في بياناتهم قبل التصويت عن تأييدهم لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا للمساعدة في الأعمال التحضيرية للانتخابات ومراقبتها في ليبيريا. وأثنوا على الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها في إعادة السلم والأمن والاستقرار إلى البلد، وحثوا الأطراف على تقديم تعاونها الكامل من أجل التمكين من عقد الانتخابات في الموعد المقرر لها. وحثوا المجتمع الدولي أيضا على تقديم المساعدات المالية والسوقية، وغيرها من المساعدات، للعملية الانتخابية، فضلا عن توفير موارد إضافية لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتمكينه من تهيئة المناخ الآمن أثناء الانتخابات<sup>(٦٣)</sup>.

وبعد ذلك، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع باعتباره القرار ١١٠٠ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبيريا، ولا سيما القرار ١٠٨٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧، ولا سيما النتيجة التي خلص إليها ومفادها أن الفترة المشمولة

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (فرنسا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (الصين)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (البرتغال)؛ والصفحة ٨ (السويد)؛ والصفحات ٨ إلى ١٠ (شيلي)؛ والصفحة ١٠ (اليابان).

”للغاية“، وأن الجدول الزمني الانتخابي الذي وضعته لجنة الانتخابات المستقلة الليبرية هو جدول صارم يتطلب أوثق أنواع التعاون والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة. فضلا عن ذلك، فإن الموارد السوقية الحالية في ليبيريا لا تكفي لدعم جميع الأنشطة المتصلة بالعملية الانتخابية. وقال الأمين العام إنه لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث اضطرابات خلال الانتخابات أو بعدها، خصوصا إذا حدث تنازع حاد حول النتائج. وعلاوة على ذلك، إذا دعت الحاجة لإجراء جولة انتخابية حاسمة للرئاسة، فسُتجرى في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ ثم يتبعها تنصيب حكومة جديدة في ١٦ آب/أغسطس. وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأنه ينبغي أن تبقى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا هناك بقوامها الحالي حتى ذلك التاريخ، ولذا أوصى بتمديد ولايتها لفترة ثلاثة أشهر نهائية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي غضون ذلك، فسُيُنقّى مجلس الأمن على علم تام بجميع التطورات، وخاصة أثناء الانتخابات وبعدها مباشرة، مع التأكيد بصفة خاصة على حرية الانتخابات ونزاهتها ومصداقيتها، وبأية تغييرات قد تطرأ على الحالة الأمنية. وأكد الأمين العام أن رحيل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لن يعنى نهاية ارتباط الأمم المتحدة بليبيريا. فبالإضافة إلى العمل الإنمائي الذي تقوم به وكالاتها، ستحتفظ المنظمة، رهنا بموافقة الحكومة القادمة وموافقة مجلس الأمن، بمكتب سياسي صغير في مونروفيا لفترة محدودة من الوقت.

وفي الجلسة ٣٧٩٣، المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام ضمن جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي) ممثلة ليبيريا، بناء على طلبها، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لها الحق في

٦ - يحث جميع الأطراف الليبرية على التعاون مع عملية السلم، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وتسهيل الأنشطة الإنسانية ونزع السلاح؛

٧ - يؤكد أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبيريا، ولا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات، ويشدد على الجانب المتعلق بحقوق الإنسان من ولاية البعثة؛

٨ - يؤكد أيضا أهمية المساعدة في الإعادة السريعة للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ليبيريا كي يتمكنوا من الاشتراك في عملية التسجيل والاقتراع؛

٩ - يؤكد كذلك التزام جميع الدول بالامتناع بدقة للخطر المفروض على عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية لليبيريا، بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وباتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة التنفيذ الصارم للخطر، وبإبلاغ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بجميع حالات انتهاك الخطر؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقيي المجلس بصفة منتظمة على علم بالحالة في ليبيريا، ولا سيما بالتطورات الهامة في العملية الانتخابية، وأن يقدم تقريرا بحلول ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

١١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٩٣): القرار ١١١٦ (١٩٩٧)

في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وعملا بالقرار ١١٠٠ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريره المرحلي الثالث والعشرين عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، الذي يشتمل على معلومات عما استجد من تطورات في ليبيريا ويتضمن تقييما لحالة الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة<sup>(٦٤)</sup>.

وذكّر الأمين العام في تقريره أن عملية السلام في ليبيريا تقترب من مرحلة الذروة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب حكومة جديدة بطريقة ديمقراطية. ولكنه لاحظ أن الجدول الزمني للمراحل المتبقية من العملية ضيق

٣ - يعرب عن امتنانه للمجتمع الدولي لتوفيره المساعدة المالية والسوقية وغيرها من أشكال المساعدة للعملية الانتخابية في ليبيريا، بما في ذلك عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا، ولتقديمه الدعم إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتمكينه من أداء مسؤولياته فيما يتعلق بحفظ السلم وتهيئة بيئة آمنة للانتخابات؛

٤ - يؤكد الحاجة إلى التعاون البناء بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة الانتخابات الليبيرية المستقلة والمجتمع الدولي في تنسيق المساعدة المقدمة للانتخابات؛

٥ - يؤكد أهمية التنسيق الوثيق بين البعثة وفريق الرصد والآلية المشتركة لتنسيق الانتخابات على جميع المستويات، ويؤكد بوجه خاص أهمية مواصلة فريق الرصد توفير الأمن بشكل فعال للموظفين الدوليين خلال عملية الانتخابات وتقديم الدعم السوقي اللازم للجنة الانتخابات المستقلة؛

٦ - يؤكد أيضا أهمية احترام حقوق الإنسان في ليبيريا، ويشدد على الجانب المتعلق بحقوق الإنسان من ولاية البعثة؛

٧ - يؤكد كذلك التزام جميع الدول بالامتثال الدقيق للحظر المفروض على عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا. بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وباتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة التنفيذ الدقيق للحظر، وإبلاغ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بجميع حالات انتهاك الحظر؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقى المجلس على علم بصفة منتظمة بالحالة في ليبيريا، ولا سيما تطورات العملية الانتخابية، وأن يقدم تقريرا بحلول ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧؛

٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ (الجلسة

٣٨٠٥): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن بأن العملية الانتخابية الليبيرية أكملت بنجاح، وأنه تم إعلان النتائج بصفة رسمية، وعليه أُبجز البند النهائي في الجدول المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا. وقد صادقت الشهادة المشتركة الصادرة نيابة عن الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والأمم المتحدة على حقيقة

التصويت. ووجه انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة<sup>(٦٥)</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١١٦ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبيريا، وبخاصة القرار ١١٠٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧،

وإذ يلاحظ قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إرجاء موعد الانتخابات إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧،

وإذ يؤكد أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة يعد مرحلة جوهرية في عملية السلم في ليبيريا وأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا مكلفة بمراقبة عملية الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات التشريعية والرئاسية والتحقق منها، كما هو منصوص عليه في القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣،

وإذ يؤكد من جديد أن مسؤولية تحقيق السلم والمصالحة الوطنية تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب ليبيريا وقادته،

وإذ يشدد على أن وجود البعثة يتوقف على وجود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتزامه بكفالة سلامة المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للبعثة،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود النشطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إعادة السلم والأمن والاستقرار إلى ليبيريا، وإذ يثني على الدول الأفريقية التي أسهمت وما زالت تسهم في فريق الرصد،

وإذ يعرب عن تقديره للدول التي تقدم الدعم للبعثة والدول التي تبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، مع توقع إتمامها في ذلك التاريخ؛

٢ - يهيب بالأطراف الليبيرية أن تنفذ تنفيذًا كاملاً جميع الاتفاقات التي عقدتها والالتزامات التي تعهدت بها، ويحث الليبريين كافة على المشاركة السلمية في العملية الانتخابية؛

أن العملية الانتخابية برمتها أجريت بتزاهة وشفافية، وشهدت بأن الانتخابات كانت حرةً وعادلة<sup>(٦٦)</sup>.

وفي الجلسة ٣٨٠٥، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس رسالة الأمين العام ضمن جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (السويد) ممثل ليبيريا، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم أدلى بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٦٧)</sup>:

يرحب مجلس الأمن بالنجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيريا يوم ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧. وينوه المجلس مع الارتياح بالرسالة المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام وبالإعلان الوارد في بيان الشهادة المشتركة الصادرة عن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام بأن العملية الانتخابية كانت حرة ونزيهة وأمينية، وأن نتائجها تعكس إرادة الناخبين الليبريين.

ويهيب المجلس بجميع الأطراف بالالتزام بنتائج الانتخابات والتعاون في تشكيل حكومة جديدة. ويهيب المجلس أيضاً بالحكومة الجديدة حماية النظام الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل سيادة القانون.

ويهنئ المجلس الشعب الليبيري على ما أبداه من شجاعة وتصميم في إجراء الانتخابات في ظروف صعبة. ويثني المجلس على جميع الموظفين الدوليين، ولا سيما موظفو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمساهماتهم في إنجاح الانتخابات.

ويرحب المجلس بما أبدته الأطراف من حسن نية وتعاون أثناء العملية الانتخابية، وهو ما يتيح للشعب الليبيري أساساً متيناً لتحقيق سلم دائم وإعادة إقامة حكم دستوري والعودة إلى سيادة القانون. ويعرب المجلس عن الأمل في أن يؤدي النجاح في إجراء الانتخابات إلى تشجيع اللاجئيين على ممارسة حقهم في العودة، ويهيب بالحكومة الجديدة الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق باللاجئين العائدين.

(٦٦) S/1997/581.

(٦٧) S/PRST/1997/41.

ويلاحظ المجلس أن النجاح في إجراء الانتخابات يشكل خطوة حاسمة نحو التنمية الاقتصادية. ويحث المجلس المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى ليبيريا خلال فترة التعمير هذه.

ويلاحظ المجلس كذلك أن النجاح في إتمام العملية الانتخابية يشكل إنجازاً لعنصر أساسي من ولاية البعثة. وسيبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره.

في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وعملاً بالقرار ١١١٦ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً نهائياً عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا<sup>(٦٨)</sup>. وتضمن التقرير سرداً للتطورات التي شهدتها ليبيريا، بما في ذلك استكمالاً بشأن المناقشات التي دارت في اجتماع قمة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في أبوجا يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧. وذكر الأمين العام في تقريره أن انقضاء فترة الولاية الحالية للبعثة سيُنهي عملية تأخر إتمامها بنجاح لفترة طويلة وكان في كثير من الأحيان موضع شك. ويجري القيام بدراسة متأنية للدروس المستفادة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ولإمكانية تطبيقها على البعثات الراهنة والبعثات التي قد تنشأ في المستقبل التي تكون من نفس النوع. وعملية إعادة موظفي البعثة إلى أوطانهم جارية في الوقت الحالي، وهي تحقق تقدماً مرضياً. ومن المتوقع أن يغادر ممثله الخاص والموظفون التابعون له مباشرة ليبيريا في ٣٠ أيلول/سبتمبر أو قبل ذلك التاريخ. وبعد ذلك سيبقى في البلد فريق صغير لاستكمال عملية التصفية والإغلاق المعتادة. وقال الأمين العام إن إنشاء مكتب للأمم المتحدة في ليبيريا سيساعد حكومة وشعب ليبيريا في عملية التعمير والمصالحة الوطنية التي ستستغرق وقتاً طويلاً. وهو يأمل أن يبدي المجتمع الدولي في معالجة مشكلات ليبيريا بعد انتهاء البعثة بنفس الروح التي كان يبديها في السابق.

(٦٨) S/1997/712.